

Distr.: General
11 June 2020
Arabic
Original: English and French



رسالة مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السفير سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 9 حزيران/يونيه 2020، بشأن تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان. وقد أدلى ممثل السودان أيضاً ببيان.

ووفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن والمؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، وهو الإجراء الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، سفين يورغنسن

وفقاً للفقرة 3 (أ) «4» من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، بشأن السودان، وذلك خلال الفترة من 26 آذار/مارس إلى 8 حزيران/يونيه 2020.

عقب تعيين الخبراء الخمسة للعمل في فريق الخبراء المعني بالسودان حتى 12 آذار/مارس 2021، نظمت الأمانة العامة توجيهها افتراضياً للفريق خلال الفترة من 8 إلى 14 نيسان/أبريل 2020. وشملت الجلسات التوجيهية تخطيط العمل المتعلق بالولاية الجديدة وعقد اجتماعات ثنائية افتراضية مع الدول الأعضاء، بما في ذلك السودان، ومع وكالات الأمم المتحدة. وفي أعقاب التوجيه، عرض الفريق إجمالاً، في رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو موجهة إلي بصفتي رئيس اللجنة، أولوياته في إطار ولايته على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ووفقاً للفقرة 2 من القرار 2508 (2020)، قدم الفريق تقريره الفصلي الأول، الذي يغطي الفترة من 13 آذار/مارس إلى 1 حزيران/يونيه 2020، إلى اللجنة. وبسبب القيود التي تترها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يتمكن الفريق من السفر. وبدلاً من ذلك، قام بجمع المعلومات والتحقق منها عن بعد.

ولعلم المجلس، وحتى يتمكن من تقديم أفضل دعم للسودان فيما يتعلق بأخر التطورات على أرض الواقع، أود أن أبرز العناصر الهامة التالية في تقرير الفريق، دون المساس بالمواقف الوطنية لفرادى أعضاء اللجنة بشأن هذه المسائل.

أفاد الفريق بأنه على الرغم من العديد من العوامل المعوقة، بما في ذلك كوفيد-19، استمرت محادثات السلام في جوبا، حيث حُدد يوم 20 حزيران/يونيه 2020 كآخر موعد للمفاوضات. وخفت حدة الاشتباكات بين جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقوات حكومة السودان في جبل مرة منذ أواخر عام 2019، بسبب وقف إطلاق النار المتبادل. بيد أن جيش تحرير السودان/عبد الواحد واصل تجنيد وتدريب مقاتلين جدد بفضل استغلاله لمنجم الذهب في توروي في جنوب شرق جبل مرة. وتتعلق أحداث أخرى مزعومة للاستقرار بشخص خاضع للجزاءات، هو موسى هلال، وبالقبايل العربية. فقد ذكر الفريق أن أنصار موسى هلال يحشدون قواهم للإفراج عنه من السجن. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الفريق عن احتمال أن تكون القبائل التي تخشى فقدان الأرض التي استولت عليها خلال النزاع في دارفور قد شكلت جماعة مسلحة جديدة. وفيما يتعلق بالسياق الإقليمي، حافظت جميع الجماعات المسلحة الدارفورية تقريباً على وجود لها في ليبيا، التي لا تزال مصدراً هاماً للتمويل.

وبخصوص جائحة كوفيد-19، أعرب الفريق عن قلقه من أن بعض العوامل، مثل وجود أكثر من 1.8 مليون شخص في مخيمات النازحين والحدود التي يسهل اختراقها مع البلدان المجاورة، قد يكون لها أثر خطير على انتشار المرض. وثمة صعوبة في تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي المتعارف عليها لمكافحة كوفيد-19 في مخيمات النازحين بسبب الظروف المعيشية الصعبة هناك، ولا سيما الاكتظاظ السكاني وندرة المياه.

أخيراً، أود أن أؤكد من جديد أنه جرى اطلاع أعضاء المجلس على جميع العناصر المذكورة أعلاه بغرض الإشارة إلى المجالات التي قد تنتشأ فيها تحديات، حتى يكون المجلس على علم فيما يتداول بشأن أفضل السبل لدعم السودان خلال الفترة الانتقالية. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن نظام الجزاءات قد أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. وليس المقصود منها معاقبة السودان، بل دعم تحقيق السلام المستدام. وتؤكد اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) التزامها بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لجعل ذلك حقيقة واقعة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، عمر محمد أحمد صديق

بداية، اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. كما نعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لإستونيا على توجيه أعمال المجلس في شهر أيار/مايو. كما نشكره، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على تقديم تقرير الـ 90 يوماً لفريق الخبراء المعني بالسودان (انظر S/2020/36)، الذي أحطنا به علماً.

قبل أسبوعين، احتفل السودان بالذكرى السنوية الأولى للإطاحة بنظام البشير على أيدي الشعب السوداني، الذي واصل انتفاضة سلمية مثيرة للإعجاب لعدة شهور إلى أن استسلم النظام للضغوط وتحتى. ولا يزال الشعب السوداني يسير بثبات نحو بناء بلد مزدهر وديمقراطي ومستقر ينعم بالسلام مع نفسه ومع جيرانه.

وثمة دور لمجلس الأمن في دعم الشعب السوداني في تحقيق تطلعاته وفي نيل آماله وفي الاعتراف بالتضحيات التي قدمها الشعب السوداني منذ بداية الثورة. ومرد ذلك إلى أن المجلس يمكن أن يحدث تغييراً وكذلك لأن له مصلحة جوهرية واضحة في صون السلام والأمن في البلد. وقد تغيرت الحالة في السودان تغيراً جذرياً خلال العام المنقضي ويتوقع البلد على الأقل رد فعل إيجابياً من مجلس الأمن على هذه التطورات.

وقبل أكثر من 15 عاماً، اتخذ مجلس الأمن القرار 1591 (2005)، الذي فرضت بموجبه الجزاءات. بيد أن الجزاءات ظلت سارية بشكل ثابت على الرغم من التطورات الإيجابية في البلد. وهذا أمر مثير للقلق تماماً، لأنه يبعث بإشارة مثبطة إلى شعب وحكومة السودان، مفادها أن الجزاءات لن تُرفع مهما كانت الخطوات الصحيحة المتخذة. ومن شأن رفع الجزاءات أن يكون خطوة هامة نحو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد خلال الفترة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأنه أن يعزز المكاسب الإيجابية التي تحققت في السودان خلال الأشهر القليلة الماضية.

ومن الجدير بالذكر أنه لدى اتخاذ القرار 2508 (2020)، الذي مدد ولاية فريق الخبراء في شباط/فبراير الماضي، أعرب المجلس عن اعتزامه أن يحدد من خلال القرار

”نقاط مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيداً وقابلة للقياس يمكن أن يتخذها مجلس الأمن موجّهاً يسترشد به في استعراض التدابير المفروضة على حكومة السودان“ (القرار 2508 (2020)، الفقرة 4).

وندعو المجلس إلى وضع هذه النقاط المرجعية وتحديد المجالات المحددة التي قد تتصل بها هذه النقاط المرجعية، بهدف إنهاء نظام الجزاءات في نهاية المطاف.